



المعالجة  
الإعلامية  
الحقوقية  
لـ قضايا  
الأشخاص  
ذوي  
الإعاقة

# المعالجة الإعلامية الحقوقية لـ قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة

هذا الدليل موجه الى المؤسسات الاعلامية  
وكافة العاملين في هذا المجال بهدف  
تنمية المهارات وآليات التدخل في عرض  
قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة  
في وسائل الإعلام المختلفة

صادر عن جمعية الشبان المسيحية القدس - برنامج التأهيل  
 واتحاد المقعدين اللبنانيين

**إعداد:**

مهران الطويل

شذا أبو سرور

**تدقيق لغوي:**

زاهرة حرب

**تحرير صحفي:**

محمد العاصي

**تصميم:**

استديو أشغال عامة



٤	أولاً مُقدِّمة
٦	ثانياً أهمية عرض قضايا الإعاقة في وسائل الإعلام
٨	ثالثاً أهمية الدليل
١٠	رابعاً مدخل حول فهم الإعاقة
١٢	خامساً دور الإعلام في معالجة قضايا الإعاقة
٣٣	سادساً إرشادات حول تطوير دور الإعلام في معالجة قضايا الإعاقة
٣٥	سابعاً نقد لنماذج إعلامية ذات علاقة

# مقدمة

بشكل عام، تتراوح نسبة الأشخاص ذوو الإعاقة ما بين (١٠٪-١٥٪) من المواطنين في الدول العربية، واستناداً إلى المقاربات الحقوقية كما انطلقاً من مرجعيات وإحصاءات ودراسات رسمية، يُواجه معظمهم العديد من أشكال التجاهل والإهمال والتهميش على المستويات الرسمية وغير الرسمية والمجتمعية، الأمر الذي يحد من إمكانيات وصولهم للحقوق والخدمات كما غيرهم من المواطنين وذلك لأسباب تعود إلى مجموعة من العوامل ذات العلاقة بالأولويات الوطنية والمعوقات والتحديات المجتمعية والثقافية والبيئية، إضافةً إلى مجموعة التشريعات والأنظمة والإجراءات التي لا تستجيب للفروق والاختلافات ما بين الجميع على السواء ومتطلبات ضمان المشاركة الكاملة والوصول الفعّال للحقوق والخدمات دون تمييز على أساس الاختلاف في القدرات الحسية أو الحركية أو الذهنية أو العقلية أو النفسية.

ويشكل ضعف دور وسائل الإعلام في هذا المضمار أحد أهم العوامل التي تُبقي على قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آخر سلم الأولويات غالباً عن الأجندات المؤسسية والاجتماعية. إذ يتمثل هذا الدور في كونه يعزز التوجهات الرعائية والإغائية حيث أن القصص والصور والبرامج التي يتم عرضها على وسائل الإعلام ضمن الطرق المتداولة في الوقت الحالي تؤثر سلباً على المدارك والأفكار ما بين المواطنين كما تساهم في تعزيز الأعراف والصور النمطية الاجتماعية. وعبر السنوات الماضية، قد تحمل الأشخاص ذوو الإعاقة العديد من أشكال التشهير كما التمثيل غير المناسب والعرض غير الكافي وغير الفعّال لقضاياهم ولقصصهم عبر الوسائل الإعلامية المختلفة. وفي الواقع، فإن حركة مؤسسات الإعاقة على ضعفها قد حققت بعض الإنجازات والتطورات على المستوى النظري والتي بدأت تنطلق في تحركاتها من كون الإعاقة هي قضية حقوق إنسان، إلا أن قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حتى اللحظة لا تمثل شيء يُذكر لمعظم أفراد المجتمع، كما أنهم لا يرونها قضية حقوق إنسان. ولسوء الحظ، فإن المجتمع قد تشرب عميقاً التغطس والتجاهل بين أفرادها حيال قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة إضافةً للصور النمطية المغلوطة، الأمر الذي جعل من ضعف التغطية الإعلامية نتيجة حتمية كإحدى السمات الاجتماعية المتسقة بالتحدّيات والحوجز التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، كما عكس نفسه دون شك على آليات التغطية الإعلامية رغم محدوديتها. حيث من النادر جداً أن يرى الأشخاص ذوو الإعاقة أنفسهم في وسائل الإعلام خارج إطار الصعوبات التي لديهم، أو على نحو ذي أبعاد شاملة ومحورية.

يُقدّم هذا الدليل مجموعة من المعلومات والمفاهيم حول واقع وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية، كما رُزّمة من الرسائل والمبادئ المراد ترويجها إعلامياً، وذلك لتفعيل استثمارها لدى دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومناصرتها. كما هناك مجموعة من النصائح حول ماهية اللغة التي يجب استخدامها للتحدث إعلامياً عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك باعتبار اللغة هي القوة والسلطة في التأثير والقولبة للتوجهات والممارسات. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الإرشادات الفنية المتصلة بالأدوار المختلفة المتوّقع ممارستها من قِبَل الإعلاميين ارتباطاً بحقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، كما سوف يتضمن نقداً لمجموعة مُنتقاة من الأعمال الإعلامية السابقة كألية عملية لتوضيح التوجه الذي نصبو إلى ترويجه من خلال هذه الدليل.

وننطلق في إعداد هذا الدليل من القناعة التامة بأنه ليس من وقت أفضل من الآن للبدء بتغيير هذا الواقع من خلال الدور والسلطة الفعّالة للإعلام في مواجهة الوصمة والأحكام المسبقة غير الصحيحة، فالإعلام هو الحليف الأقوى في سبيل تغيير المدارك ومكافحة التمييز السلبي ونشر الوعي المجتمعي الحقوقي ووضع القضايا على جدول أعمال صنّاع وأخذى القرار بقوة والضغط باتجاه إحراز التقدم المراد بشأنها على كافة المستويات. ونستند حصراً إلى المقاربات الاجتماعية والحقوقية التي تُقرُّ بالحقوق الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة دون فصل أو تجزئة، كما تركز على التحديات والحوجز البيئية المعمارية والتوجهات المجتمعية والنظم والسياسات والتشريعات الضابطة لعمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وأثر هذه المكونات الثلاثة على وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للحقوق والخدمات والمشاركة في الحياة الاجتماعية.

بعد قراءة هذا الدليل، نأمل بأن المهنيين الإعلاميين - أي أنت وأنت - سوف تُدركون بأن قضايا الإعاقة هي قضايا حقوق إنسان بحتة، وبأن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون جزءاً تكاملياً من منظومة المجتمع، وبناءً على ذلك، يعتبر تمثيلهم وتسليط الضوء على قضاياهم في وسائل الإعلام استحقاقاً حتمياً غير قابل للجدل.

الإعلامُ بمختلف وسائله (التلفاز، الراديو، الجرائد، المجلات، مواقع التواصل الاجتماعي، الشبكة العنكبوتية، أيّة وسائل أخرى) يلعب دوراً مركزياً في التغيير والتأثير في السياق الثقافي كما الرأي العام، والضغط على صنّاع وآخذي القرار، وهذا ينطبق على كافة القضايا الحقوقية والمجتمعية ذات الصلة بممارسات التهميش والعزل على السواء.

ومن أهم العوامل التي تُعزِّز هذه الممارسات وتساهم في تفاقم وازدياد تدخلات وأشكال العزل هي محدودية الوعي والمنظومة الثقافية المستقاة من الموروثات والصور النمطية والأحكام المُسبّقة، هذا بالإضافة إلى المُحدّدات السياسية والاقتصادية كما ضعف البيئة القانونية والإجرائية والإدارية التي تُديرُ وتنظّم المسؤوليات والأدوار ذات العلاقة.

# أهمية عرض قضايا الإعاقة في وسائل الإعلام

في المجتمعات العربية، يعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة الشريحة الأكثر تهميشاً من حيث محدودية -بل وفي أحيان كثيرة- ضياع فرص الوصول للخدمات والحقوق مُقارَنةً بغيرهم من المواطنين، فهُم الأقل حظاً في الوصول للعديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية، ومن الأمثلة على ذلك محدودية وصولهم كما غيرهم للعديد من الحقوق الأساسية كالحق في التعليم والتوظيف والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية كما الوصول للخدمات الصحية والأماكن والمرافق العامة وغيرها، هذا بالإضافة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يفتقرون إلى سبل الوصول للمعلومات حول السياسات والبرامج والخدمات التي تخصهم أو تؤثر عليهم بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى الفجوة المعرفية التي تساهم في تخليد الإقصاء لهم وعزلهم عن مجالات وميادين الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

وبطبيعة الحال، فإن الاستمرار في التهميش والتمييز السلبي على أساس الإعاقة أو على أساس نوع الإعاقة يعني دون شك الذهاب عمقاً وأكثر فأكثر عمقاً باتجاه عدم المساواة وغياب العدالة والإنصاف، كما حيث ضبابية كافة المعاني والأبعاد الحقوقية والإنسانية.

### ومن أهم الأسباب والعوامل التي تعزز الواقع المُشار إليه أعلاه:

- ضعف الإرادة السياسية ويقصد بها عزوف السلطات التنفيذية عن تطبيق الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بحماية حقوق المجموعات المهمشة عامة والأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص.
- ضعف الحركة المطالبة للأشخاص ذوي الإعاقة مما يبقي العديد من الصعوبات والتحديات على حالها ويحد من إمكانية إيصال صوت من لا صوت لهم بشكل حقيقي وواقعي.
- ضعف آليات تقييم المحاولات الرامية إلى تغيير واقع الأشخاص ذوي الإعاقة وغياب المؤشرات التي تضمن إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم داخل سياسات وبرامج وتدخلات المؤسسات التي تعمل في القطاعات المختلفة مثل المؤسسات الشبابية أو النسوية أو الحقوقية، مما يزيد من عملية تكريس منهجية العزل والتهميش والإقصاء التي يعايشها الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل عام.
- ضعف النماذج السائدة في معالجة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الحكومي وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني، كما على مستوى السياسات إن وُجدت والتشريعات والبرامج، والتي يغلب عليها أو على معظمها الطابع الخيري والطبي.
- ضعف دور وفعالية وسائل الإعلام حيث تعطى الإعلانات التجارية والبرامج التي تحظى بالتمويل على مساحات واسعة في وسائل الإعلام وتغيب عنها قضايا الشرائح المهمشة وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حد ما، هذا بالإضافة إلى أن التدخلات والمعالجات الإعلامية إن حدثت فهي تحدث بشكل موسمي.





# أهمية الدليل

**أ** توحيد منهجيات وفلسفات وتوجهات المعالجة الإعلامية لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، على نحو يجعلُ منها أكثر انسجاماً مع التوجه والمقاربة الحقوقية والتنمية للإعاقة.

**ب** المساهمة في تطوير معارف ومهارات الكوادر العاملة في وسائل الإعلام المختلفة حول المقاربة الحقوقية في التعاطي مع قضايا الإعاقة والآليات الواجب استخدامها لترجمة هذه المقاربة في الأعمال الإعلامية ذات الصلة بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

**ج** تقديم مجموعة من المقترحات والإرشادات حول الطرق والآليات الواجب استخدامها لدى عرض قضايا وتحديات الأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام.

**د** المساهمة في وضع قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على سلم أولويات الوسائل الإعلامية العربية المختلفة.

ندعوكم في هذا الدليل إلى النظر للإعاقة من حيث الحقيقة التي تُفيد بأن لدى كل شخص قدرات تختلف عن غيره من الأشخاص، ولدى كل منّا محدودية ما في قدرة ما، قد يكون هناك فقدان كامل للقدرات البصرية لدى شخص ما، وقد يكون هناك محدودية للقدرات البصرية لدى شخص آخر، بينما يحتاج ثالث لاستخدام النظارات وهكذا، والأمر ذاته ينسحب على القدرات السمعية كما القدرات الحركية وكذلك الذهنية بغض النظر عن تفاوتها، وفي المُحصّلة يكتمل عرض الحقيقة عبر التنويه والتأكيد والتذكير بأن لا يوجد شخص في هذا الوجود لديه كافة القدرات والمواصفات التي قد تجعل منه شخصاً كاملاً.

# مدخل ولفهم الإعاقة

١٠

يُنظَرُ للأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم الطرف الذي يمثل الحاجة إلى الرعاية والمساعدة، وليس الشريحة التي يحق لها التمتع بكافة حقوق الإنسان. وبناءً على هذا الافتراض، يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة إلى الاستبعاد والإقصاء باعتبارهم غير قادرين على إدارة شؤونهم وممارسة حياتهم باستقلالية. وبالتالي، تصبح عملية وصولهم للحق في التعليم والعمل اللائق والمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في غاية الصعوبة، وذلك لأن معظم أفراد المجتمع يصلون لهذه الحقوق أو جزء كبير منها بشكل تلقائي، الأمر الذي يجعل من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم مسألة ثانوية وفي الغالب غير مُدرّجة على سياسات وتشريعات واستراتيجيات وبرامج عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

في كافة المجتمعات، كان يتم التعاطي مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من مبدأ كونهم مادة للشفقة والعطف باعتبارهم قضايا شخصية مأساوية، مما ينعكس عنه تدخلات مصممة على نحو يفترض بأن الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة دائمة إلى الرعاية والحماية والاعتماد المطلق على الآخرين ضمن سياق محدود ومحصور في عزلهم وإخفائهم في مؤسسات معينة.

وعندما أخذَ هذا التوجه بالتطور ذهبَ إلى منحى طبي في النظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، حيثُ ساهمَ إلى حدٍ ما في الاستجابة إلى بعض التحديات كما معالجة بعض مسببات الإعاقة، وساهمَ في تطوير نظام الحماية الاجتماعية، إلا أنه استبدلَ سيطرة العزل بهيمنة الأطباء والمهنيين العاملين في مجال التأهيل، كما أنه يعزو عدم القيام بالمهام المختلفة من قِبَل الشخص ذي الإعاقة إلى عدم القدرة الناتجة عن الصعوبة/الإعاقة التي لديه. إضافةً، تصبحُ الإعاقة من هذا المنطلق قضية تتطلبُ تكاليفَ عالية على الدولة والمؤسسات التي تعملُ على تحملها وتسديدها، ذلك كنتيجة حتمية للعزل واقتصار الخدمات على التأهيل والتدخلات الطبية والاستثمار المحدود لجميع طاقات المواطنين.

وكلُّ من التوجه المأساوي الرعائي والتوجه الطبي لا زالا المحرك الرئيس في التعاطي مع قضايا الإعاقة في المجتمعات العربية، وكلُّ منهما له آثاره السلبية التي عكستُ نفسها على نظرة الأشخاص ذوي الإعاقة لذواتهم وثقتهم بأنفسهم، كما أنكرتُ هذه التوجهات الحقوق الأساسية لهم.

## الإعاقة كقضية حقوق إنسان

## الإعاقة قضية غير محصورة بقطاع

إنَّ المجتمعات كافةً ممثلةً بأفرادها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية والقاعدية وغيرها يتوجبُ عليها أن تتجنبَ وضع سياسات وبرامج وخطط للأشخاص ذوي الإعاقة منفصلة عن كافة الشرائح والمجموعات والأفراد، وبدل من ذلك، يتحتمُ على المجتمعات تضمين وإدراج واستهداف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج العامة التي تضعها للجميع، وذلك عبر تدعيمها بترتيبات تيسيرية وتدابير تجعلُ منها جامعةً ومُعَدَّةً على نحو يأخذُ متطلبات المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم كما تضمنُ لهم الوصول للحقوق والخدمات على قدم المساواة مع الآخرين. وبهذا تصبحُ الإعاقة موضوعاً شاملاً غير محصور بقطاع ويجدرُ أخذهُ بعين الاعتبار في كافة مجالات الحياة بدءاً بمرحلة التخطيط والتصميم وانتهاءً بالتقييم.

قد برزَ خلال السنوات القليلة الماضية توجه ومنظور مختلف في التعاطي مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، ألا وهو التوجه والمنظور الحقوقي للإعاقة، والذي تمثلُ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦م الوثيقة الأكثر شموليةً في عرض ومعالجة هذا المنظور، وهو ينطلقُ من حقيقة أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي ذاتها كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها دونَ أي احتمال أو مجال للفصل والتجزئة، ويكمنُ الفارقُ في ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات والترتيبات اللازمة لضمان وصولهم لهذه الحقوق على قدم المساواة مع الآخرين. ومثل هذه الترتيبات موائمة المباني والمرافق العامة كما تدلُّل الصور النمطية والأحكام المسبقة والحواجز الثقافية.

وتجَنَّباً لأي لبس، تجدرُ الإشارةُ هنا إلى أن هذه المقاربة لا تغفلُ الجانب الطبي للشخص، والذي يعني في هذا السياق نوع الصعوبة/الإعاقة التي لديه ودرجتها وتصنيفها، إنما تحرِّصُ هذه المقاربة على الحد من التمييز السلبي على أساس وجود صعوبة/إعاقة لدى شخص ما، كما عدم حصر هذا الشخص من حيث النظرة والتدخلات وغير ذلك في كونه أحد الأشخاص ذوي الإعاقة.

أُنسبَت، أُنسبَت، أُنسبَت، أُنسبَت، أُنسبَت، أُنسبَت، أُنسبَت، أُنسبَت، أُنسبَت، أُنسبَت،  
كإعلاميين مهنيين تتمتعون بحُكمِ مواقعِ عملكم بكافة الامتيازات التي تُتيحُ لكمُ فُرصَ تشكيل  
صُورٍ وأفكارٍ عامةٍ بشأنِ الأشخاصِ ذوي الإعاقة والتأثير الإيجابي لصالح تحقيق المواطنة  
الكاملة لهم، نتوقُّ منكم القيام بالأدوار التالية:

## دور الإعلام في معالجة قضايا الإعاقة

١

**المساهمة في تشكيل فكر مجتمعي جديد** نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، ينطلق من مبدأ احترام التنوع وتقبل الفروق الفردية والإيمان بأن الحقوق لا تتجزأ ولا تستثنى أحد.

٢

**الرصد والمتابعة** للقضايا المختلفة ذات الصلة بالواقع الأسري والمجتمعي والمؤسساتي الرسمي وغير الرسمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣

**الضغط والتأثير على صنّاع القرار** من أجل وضع قضايا ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة على جدول أعمالهم وسُلم أولوياتهم وترجمة ذلك إلى تشريعات وقرارات ولوائح وبرامج وإجراءات وممارسات من شأنها تحسين واقع وصولهم للحقوق والخدمات كما غيرهم من المواطنين.

٤

**عرض وتغطية البرامج والمشاريع** والأنشطة التي يتم تنفيذها لصالح النهوض بالواقع الحقوقي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥

**الترويج للسياسات والمنتجات والخدمات والبيئات** التي تدعم عملية المشاركة الكاملة والفاعلة وتحقيق التنمية الشاملة لجميع أفراد المجتمع بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة.

# المساهمة في تشكيل فكر مجتمعي جديد

لا يقتصر دور الإعلام الحديث في يومنا الحاضر على عكس القيم والاتجاهات المجتمعية ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، بل يمتد هذا الدور ليساهم بشكل كبير في عملية تشكيل وتكوين هذه القيم والمفاهيم والاتجاهات، الأمر الذي يتطلب رزمة من التغييرات على المستوى الشكلي والمنهجي كما على مستوى المضامين والمقاربات، والتي يتوجب على الإعلاميين وكافة العاملين في مجال الإعلام الحرص في التعاطي معها وترويجها. وهنا نُشيرُ إلى مجموعة من الإرشادات والنصائح التي تتصلُ بتفعيل هذا الدور بما يشمل كلاً من اللغة والمنهجية والرسائل والمؤثرات الصوتية، وذلك كما يلي:

## اللغة

### لا تصف البشر علي اعتبار أن هنالك ما هو غير طبيعي أو سوي:

لا تصف الأشخاص بدون إعاقة على أنهم طبيعويون، تجنّب المساهمة في عزل وإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تجنّب المساهمة في تعزيز وتكريس استخدام مفردات ذات أبعاد عنصرية، فلا تقلّ أشخاص عادييّن، أو طبيعوييّن أو أصحاء أو سليميّن. وإذا تطلّب الأمر التصنيف أو التمييز بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، ندعوك إلى قول: - الأشخاص بدون إعاقة.

### ساهم في الحدّ من ارتباط الإعاقة بالوصمة:

كُن حريصاً على أن لا تستخدم المفردات التي تفترض بأن وجود إعاقة/صعوبة لدى شخص ما تُساوي الضعف أو العجز أو محدودية القدرة أو غير ذلك من الأحكام المُسبقّة والتوقعات المتدنية والأفكار المغلوطة حيال الأشخاص ذوي الإعاقة. فلا تقلّ -على سبيل المثال- بالرغم من أن لديه إعاقة إلا أنه... كذا، كما لا

في كثير من الأحيان قد يبدو الاستخدام المناسب للغة لدى عرض قضايا الإعاقة مُعقّداً، وذلك لأنه قد مرّ بالعديد من أشكال التطور والتغيير الناجم عن التغييرات المجتمعية. ولكن، بشكل عام، سوف يقدم هذا الدليل أبرز وأهم النقاط التي ندعوكم إلى الانتباه إليها لدى التواصل مع أو التحدث عن الأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام، والتي يمكن تلخيصها بالتالية:

### استخدام مصطلح فرد - مواطن:

تأكّد بأنك تنطلق في حديثك من بُعد وحقيقة واحدة مفادها بأن من تتحدث عنه هو إنسان أولاً، كأن تقول: شخص لديه صعوبة بصرية، شخص لديه صعوبة حركية، شخص ذو إعاقة، شخص يستخدم كرسي متحرك... الخ. أي لا تقول شخص متخلف عقلياً - على سبيل المثال - بل قلّ: شخص لديه إعاقة/صعوبة ذهنية. إذ يجب البدء بكلمة «أشخاص» لتحقيق التحول من النموذج الفردي الذي يتعاطى مع الإعاقة بمعزل عن الشخص، إلى النموذج الشمولي الذي ينظر إلى الإعاقة بوصفها حالة من تداخل العوائق البيئية والسلوكية مع العوامل الشخصية.

## المنظور والمنهجية

لقد سبق أن تمّ التطرُّقُ إلى مُلخِّصٍ حولَ بعضِ النماذج والمقاربات التي يتمُّ في العادة الاستناد إليها والانطلاق منها لدى التعاطي مع قضايا ومصالح وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، ولا بُدَّ من التذكير هنا بأنَّ عنوان هذا الدليل هو مؤشِّرٌ بارزٌ غير قابلٍ للجدلٍ على المنظور الذي نسعى إلى الترويج إليه والضغط باتجاه استخدامه من قِبَل المؤسسات الإعلامية والإعلاميين، ألا وهو دون شكَّ المنظور الحقوقي والشمولي للإعاقة. حيث يقوم هذا المنظور بالأساس على الاعتراف والإقرار والإدراك بأنَّ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي ذاتها حقوق الإنسان المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية جميعها دون فَضْلٍ أو تَحْزِنةٍ أو استبعادٍ أيّاً كان مبعثه.

10

وبطبيعة الحال، هناك علاقة وثيقة بين المنظور الذي يتبناه الإعلام في التعاطي مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى فاعلية البرامج وكفاءتها بما يحقق التغيير اللازم على نوعية حياتهم، الأمر الذي يتطلب جُملةً من التغييرات على مستوى الطرق المستخدمة من قِبَل وسائل الإعلام لدى عرض ومعالجة والتعاطي مع قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما على مستوى مضامين ومحتويات المعلومات التي يتم التركيز عليها، كذلك المعالجات التي يتم اقتراحها أو تنفيذها.

وتنضوي المعالجة الإعلامية الحقوقية لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة على مجموعة من المبادئ المُستقاة من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦م، والتي يمكن تلخيص أهمها بالتالية:

تربط التحديات والمعوقات بالصعوبة أو الإعاقة التي لدى الأشخاص، ولا تسمح بالترويج لأيّة تعميمات متصلة بشريحة ما على أساس أن لديهم نفس الإعاقة/الصعوبة، حتى وإن كانت هذه التعميمات إيجابية من وجهة نظرك.

### لا تستخدم اللغة التي تُخاطب وتُسَدِّجُ العواطف:

تمثل عملية استدراج العواطف إحدى الآليات التي يستخدمها الإعلام لجذب المُشاهد أو السامع أو القارئ، وهذا بلا شكَّ يُساهم بشكل كبير في تعزيز وتكريس المنهجية الخيرية في التعاطي مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، تلك القائمة على العطف والشفقة.

### الأمثال الشعبية

هناك العديد من العبارات التي قد يستخدمها الإعلاميون في وصف واقع ما أو حدث ما تعود للموروث الكبير من الأمثال الشعبية والأقوال المتداولة منذ زمن بعيد. وفي الحقيقة، إنَّ العديد من هذه الأمثال والأقوال تُساهم في تكريس الصور النمطية والأفكار الخاطئة، كما تلعب دوراً كبيراً وخطيراً في ربط الإعاقة كمفهوم بالمعاني التي تؤدي معنى الإساءة والتقليل من الشأن. ومثل هذه الأمثال والأقوال التي يتم استخدامها (مثل الأطرش في الزفة، مجنون يحكي وعقل يسمع).



« صَوْن الكرامة المتأصلة للأشخاص ذوي الإعاقة » احترام الخصوصية الفردية  
« مراعاة الفروق الفردية » احترام حق الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرارات المتصلة بهم  
« الشمولية ومُكافحة العزل » عدم التمييز « حذر الاستغلال والإساءة والتشهير  
« الشراكة والمشاركة الكاملة والحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة

في الواقع، إنَّ تبني هذه المبادئ في كافة أشكال وأنواع التعاطي الإعلامي مع قضايا ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة له دورٌ كبير ومحوري في تعزيز وتحقيق المعالجة الإعلامية الحقوقية لقضايا هذه الشريحة، وفيما يلي مجموعة من الإرشادات التي تساهم في تحقيق المعالجة الإعلامية المُستندة إلى المُقاربة والمنظور الحقوقي للإعاقة والمنهجية الشمولية اتصالاً بدور الإعلام في تحقيق التغيير الاجتماعي والثقافي المنشود:

## ١ مواطنون.. شأنهم شأن غيرهم من المواطنين:

الأشخاص ذوو الإعاقة ليسوا مواطنين أقلّ وليسوا بشر أقلّ بحكم أن لديهم صعوبة/إعاقة أياً كان نوعها أو درجتها. ويجب على جميع الإعلاميين أن يتأكدوا دائماً بأن هذه الحقيقة تتصدّر جميع الأنشطة والبرامج والحملات الإعلامية العامة وتلك المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص.

## ٢ لا تصوّروا الأشخاص ذوي الإعاقة كأبطال أو مستضعفين:

لا تصوّروا ولا تصفوا الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم أبطال أو ضحايا، هناك تعميمات وأفكار تهيمن على العديد من الأفراد والمجتمعات حول الأشخاص ذوي الإعاقة، تضعهم إما في خانات الضعف والمساوية وتحديدًا من يُعاش منهم ظروفًا صعبةً أو قاسية، أو تحلق بهم في فضاءات البطولة والامحدودية وتحديدًا من تمكّن منهم من تجاوز المعيقات والحواجز ومواجهتها. في الحقيقة، إنَّ الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا بالضرورة مُميّزين فقط لكونهم أشخاص ذوي إعاقة، كما أنهم ليسوا حتمًا فاقدين للقدرة على ممارسة الحياة كما غيرهم لذات السبب. وعليه، ندعوكم لأن تتجنّبوا التطرف في وصفهم أو تصويرهم. فصورة الضحية تصفهم على أنهم مساكين وغير قادرين وعاجزين. بينما صورة البطولة تصفهم على أنهم فَرِحين باستمرار وخارقين. وفي الحالتين فإنَّ هذين الوصفين لا يمتنان للواقع بصلّة من جهة، ويُعززان الصور النمطية والتوقعات المتدنية من جهةٍ أخرى.

## ٣ لا تقرّروا أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة دون مشاركتهم الحقيقية:

تذكروا دومًا بأنَّ الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر فُدرّة على تحديد أولوياتهم وتمثيلها والدفاع عنها، لذا، تأكدوا بأنكم على تواصلٍ دائمٍ معهم

عبر المنظمات التي تمثلهم والمؤسسات التي تعمل في مجال الإعاقة، كما عبر الأشخاص النشطين في الحركة المطلوبة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك في كافة المراحل دون استثناء، بما فيها التخطيط والإعداد والمنتجة والإخراج والتحرير والتقييم وغيرها. وتجنّبوا لدى القيام بذلك قَصْرَ عملية المشاركة وحصرتها في مجموعة معينة أو شريحة معينة، إذ يجدر في هذا الإطار التوجه لممثلين عن كافة الشرائح كما الوصول إلى جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن نوع الصعوبات التي لديهم، بالإضافة إلى من يعيشون منهم في المناطق المختلفة.

### ٤ المَشَاهِدُ الْمُصَوَّرَةُ تُضَاهِي مَلَائِينَ الكَلِمَاتِ:

لدى عرض قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من منظورٍ حقوقي عبر اللغة والعبارات، يجدرُ مُراعاة انسجام هذه العبارات مع المشاهد التي يتم التقاطها والصور التي يتم عرضها للمشاهدين والقراء، والازدواجية في مثل هذا السياق تنعكسُ حتماً وبشكل سلبي ومتضارب على الأفكار التي يتم تشكّلها في أذهان أفراد المجتمع. وعليه، هناك مجموعة من المحاذير التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند تصوير الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تلخصُ بالتالية:

- يُحذَرُ التقاط وبتّ الصُور التي تنتهك حُرمة الأفراد وتتجاهل خصوصيتهم الفردية وتُسيء لكرامتهم وكَيَنوتِهِم الإنسانية، الا في حالات استثنائية تتطلبها المصلحة العامة وتشمل قضايا الفساد والجريمة.
- لا يجب التركيز في التقاط الصُور على المناطق التي تدلُّ على وجود إعاقة/صعوبة لدى الأفراد، كأن نُسلِّط عدسة الكاميرا على أقدام الشخص الذي لديه صعوبة حركية، أو أعين الشخص الذي لديه صعوبة بصرية وهكذا، لأنَّ هذه الصعوبة لا يجدرُ بأن تُعرَضَ على أنها الإشكالية أو التحدي أو النجاح الذي يعيشهُ الشخص.
- يُفضَّلُ تجنُّب التقاط الصُور المُبتذلة والمُستنزفة، كأن نُصوِّر شخصاً ذي إعاقة يمشي في الشارع مستخدماً العصا دون رسالةٍ ما متصلة في الشارع نفسه، وبدلاً من ذلك، يجدرُ الحرص على انسجام الصورة مع الرسالة التي نطمحُ إلى إيصالها.
- يُحذَرُ التعمُّد في التقاط وانتقاء الصُور التي تُركِّزُ على العيون الدامعة، لأنَّ مثل هذه الصُور تُساهم في تعزيز عملية رَبْط الإعاقة بالمأساوية.

## ٥ تَجَنَّبُوا رَبْطَ قَضَايَا الْأَشْخَاصِ ذَوِي الْإِعَاقَةِ بِاسْتِدْرَاجِ الدِّعْمِ وَالْمُسَاعَدَةِ مِنْ أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ:

بدايةً، إنَّ تسديد الثغرات الكائنة في متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للحقوق والخدمات المختلفة كما للتمتع بالحياة الكريمة مسؤولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق المؤسسات الحكومية التي تمثل الدولة والنظام الحاكم، ذلك شأنهم شأن غيرهم من المواطنين. والدعم المجتمعي يأتي في إطار تقصير هذه المؤسسات في القيام بالأدوار المنوطة بها في هذا السياق وغيره.

## ٦ سَاهِمُوا فِي تَقْلِيصِ الْفَجَوَاتِ الْمَخْتَلِفَةِ الْكَائِنَةِ مَا بَيْنَ أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ:

يلعب الإعلام دوراً كبيراً في تغيير آراء العامة بشأن مجموعة ما، كما تغيير أدوارهم اتجاه أفراد المجتمع. فالإعلام يلعب دوراً أساسياً في إتاحة الفرص التي يمكن للعامة من خلالها التعرف إلى معلومات جديدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تقديم فلسفات مختلفة في النظر لهذه الشريحة، والتي من المفترض أن تستند إلى حقيقة أن الإعاقة هي إحدى أشكال الاختلاف ما بين البشر وبالتالي هي تدرج ضمن كل ما يمكن أن يحتمله مفهوم التنوع.

١٨

## ٧ الْإِعَاقَةُ قِضِيَّةٌ عَامَةٌ وَلَيْسَتْ مُتَّصِلَةٌ حَصْرًا بِقِطَاعٍ بَعِينَةٍ:

هناك أهمية كبيرة لخلق فرص تساهم في إبراز قضايا الإعاقة كموضوع حوار وسط الرأي العام شأنها شأن قضايا الجندر وعمالة الأطفال وتحديات الشباب والصعوبات التي يواجهها طلبة الجامعات وإضرابات المعلمين وغيرها، وتجاوز الأفكار التي تنظر لقضية الإعاقة على أنها إحدى المحرمات.

## ٨ الْمَوْثِرَاتُ الصَّوْتِيَّةُ غَيْرُ الْمُنَاسِبَةِ رِسَالَةٌ سَلْبِيَّةٌ تُعَارِضُ مَعَ التَّوَجُّهِ الْحَقُوقِي لِلْإِعَاقَةِ:

وتتمثل هذه القضية في عنوانين رئيسيين يجدرُ التوقف عندهما أثناء عملية التعاطي الإعلامي مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتجسد العنوان الأول في ضرورة عدم استخدام الموسيقى التي تستحضر مشاعر العطف والشفقة، إذ يُفَضَّلُ بدلاً منها- إذا استدعى الموضوع- استخدام الموسيقى التي تُهَيِّئُ الأجواء التي تُصْفِي على السامع حالة ذهنية تُوحِي بالتفكير والتأمل وإعادة النظر. أما العنوان الثاني فهو مُتَّصِلٌ بنبرة الصوت التي يستخدمها الكثير من الإعلاميين لدى التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في المقابلات أو البرامج الإعلامية المختلفة.

## الرسائل

تفتقر معظم الأعمال الإعلامية سواء تلك التي تعالج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة أو أية قضية حقوقية واجتماعية أخرى في الغالب إلى الرسائل الواضحة والمعلنة والمحددة والموجهة، وفي هذا الجزء من الدليل، سوف نتعرض إلى أهم المضامين التي يجدر بالرسائل الإعلامية أن تعكسها كما أبرز النصائح والإرشادات ذات الصلة، في سبيل المساهمة بتغيير الثقافة المجتمعية السائدة اتصالاً بأفكار أفراد المجتمع وتوقعاتهم وقناعاتهم حيال الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة، وخلق حالة من إعادة النظر في الأدوار والمسؤوليات اتجاه هذه الشريحة على كافة المستويات من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، تأتي أبرز المدخلات كما يلي:

- ان مفتاح اي معالجة إعلامية متصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم تكمن في عدم التركيز على الصعوبة/الإعاقة إن لم يكن لها مكان وأثر حقيقي على قصص الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم واهتماماتهم.
- الترويج للرسالة التي توضح وتشير وتعزز حقيقة أن الأشخاص ذوي الإعاقة جزء حاضر في أي مجتمع أو تجمع في العالم، وهم بالضرورة يتمتعون بنفس القدر من المشاعر والاهتمامات والمواهب والقدرات والمهارات والسلوكيات التي لدى الآخرين.
- يتوجب على كافة الوسائل الإعلامية أن تربط البرامج والأنشطة التي تقوم بالتحضير لها وبثها برسائل محددة وواضحة، وهنا يجدر التأكيد على ضرورة أن يتم تصميم هذه الرسائل بالشراكة والتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم أو المنظمات التي تمثلهم، الأمر الذي يتطلب درجة عالية من الانتقائية في الأفكار التي يتم ترويجها كما الأنشطة التي تقوم وسائل الإعلام بتغطيتها، كذلك الجهات التي تقومون كإعلاميين باستهدافها والتوجه لها.
- في الغالب، يُفصّل تدعيم الرسائل التي يتم ترويجها وتوجيهها ببيانات إحصائية أو أدلة واقعية تُبين البواعث وراءها كما العوامل والآثار المتصلة بها.

## الرصد والمتابعة

وارتباطاً بالدوافع الكائنة وراء إعداد هذا الدليل عموماً، واتصالاً بدور الإعلام في مجال الرصد والمتابعة لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويات المختلفة خصوصاً، نرتئي بدايةً تسليط الضوء -على نحو مُختَزَل- على مجموعة من الحقائق التي تُؤكِّدُ على ضرورة أن يلعب الإعلام دوراً محورياً في عملية الرصد والاستقصاء اتصالاً بالظروف الحياتية التي يُعاشها الأشخاص ذوو الإعاقة، حيثُ يمكنُ تلخيصها كما يلي:

- إنَّ معظم التشريعات والقوانين المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة تستندُ بالأساس إلى التوجه الفردي، سواء من حيث الحقوق التي تحظى بالتركيز أو من حيث تخصيص الجهات ذات العلاقة. هذا بالإضافة إلى أن معظمها يفتقرُ إلى اللوائح التفسيرية الواضحة والمحددة والمواد الجزائية.
- هناك محدودية تكادُ تُوصَفُ بعدم وجود لوائح تنظيمية لعمليات متابعة تطبيق القانون، كما عدم وجود ضوابط وأليات لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الإساءة والاستغلال والعنف في المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عامَّةً.
- معظم الأنظمة والبرامج الوطنية التي تُعنى برصد ومتابعة شكاوى وقضايا المواطنين لا تتوفرُ على المقومات التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول لها والاستفادة منها كما غيرهم من المواطنين.
- إنَّ عدد كبير من الانتهاكات والتمييز السلبي الذي يقعُ على الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس الإعاقات /الصعوبات التي لديهم يُمارَسُ من قِبَل الجهات الحكومية التي تقعُ على عاتقها مجموعة من الأدوار والمسؤوليات بحكم القوانين والتشريعات الوطنية، وذلك بدءاً بالتجاهل والتغطرس وانتهاءً بعدم المساواة لدى تقديم الخدمات.
- يتسمُ عددٌ كبيرٌ من الخدمات التي يتم تقديمها للأشخاص ذوي الإعاقة بمحدودية الكفاءة والفاعلية كما ضعف الجودة، وهذا ينسحبُ على عدد كبير من الخدمات التي يتم تقديمها من قِبَل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة يتلقَوْنَ مجموعةً من الخدمات في مؤسسات إيوائية أو مؤسسات نهائية تختصُّ حَصراً بحاجاتهم، حيثُ يسجل في كثير من الأحيان غياب الحد الأدنى من آليات الرقابة والمتابعة والمساءلة من قِبَل الجهات الحكومية أو أية جهات أخرى ذات صلة.
- هناك العديد من المؤشرات التي تُفيدُ بأن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر عُرضَةً للإساءة والاستغلال والانتهاكات على مستويات متعددة، كما أن العديد منهم يُعاشون حرماناً من الحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة الكريمة والحق في العيش مع الأسرة والحق في التعليم والحق في الأكل والملبس وغيرها.
- يُعتَبَرُ عددٌ كبيرٌ من الأشخاص ذوي الإعاقة أقلَّ قُدرةً على الدفاع عن أنفسهم، كما أنهم إحدى الشرائح الأكثر بُعداً عن المعلومات والصادر والخدمات العامَّة. ونُخصُّ بالذكر هنا من لديهم صعوبات /إعاقات ذهنية يليهم من لديهم صعوبات سمعية بشكل عام. وتلعب المحددات الجغرافية والأسرية تلعب أدواراً محوريةً في تفاقم الانتهاكات والممارسات السلبية.

ولدى استعراض الحقائق، يمكن الاستنتاج بأن هناك العديد من القضايا والظروف المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة كما العديد من الانتهاكات التي تُمارَسُ ضدهم على أساس الإعاقة/الصعوبة التي لديهم تتطلب استحداث وتفعيل أدوار وآليات عديدة لدى الكثير من المؤسسات والجهات، لكننا ارتباطاً بالهدف من إعداد هذا الدليل سوف نخص بالذكر الأدوار التي يتوجب على وسائل الإعلام تبنيها وترجمتها للحد من هذه التحديات والانتهاكات، وفيما يلي مجموعة من الإرشادات حول الدور المتوقَّع من الإعلاميين ووسائل الإعلام المختلفة اتصالاً بالرصد والاستقصاء والمتابعة:

إبراز العواقب الناجمة عن هذه الانتهاكات والحلول أو الخطوات الواجب اتخاذها لكشفها وضخها.

- الاستمرار في الاطلاع على وتحليل التقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية، ونخص هنا تلك القضايا المتصلة بشكل مباشر وغير مباشر بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٢١

### ٢ استهداف الإعلاميين في المؤسسات الإعلامية المختلفة بمجموعة من التدريبات على المهارات والمعارف التالية:

- البحث والتقصي، مُلاحقة الوثائق والتدقيق بها وتحليلها، المُقابلات الاستقصائية، الأطلاع على القوانين والسياسات الوطنية، وإجراءات الوصول للحقوق والخدمات المُتَّبعة في البلاد.
- تحديد التساؤلات والقضايا التي تمثل ضرورةً مُلِحَّةً للرصد والمتابعة، على ضرورة أن يتم في هذا السياق التشاؤك والتشاؤور مع الشُّطاء في الحركة المطالبة لحقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.
- بناء صلات بشكل منهجي وهاذف ومُنظَّم مع الأجسام والجهات الوطنية التي تعمل في مجالات الرصد والدفاع عن حقوق المواطنين.

### ١ استحداث و تبني وسائل الإعلام لأنظمة وبرامج للرصد والاستقصاء والمتابعة للانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة على المستويات المختلفة من قبل المؤسسات والأفراد. حيثُ يجدر أن تشمل هذه الأنظمة مجموعة من الآليات الواضحة والمُعَلَّنة والمَرنة، والتي يمكن تلخيص بعضها بالتالية:

- تحليل ومراجعة الوثائق الحكومية مثل التقارير التنظيمية والدعاوي والتشريعات والتقارير القانونية المختلفة، هذا بالإضافة إلى التقارير الحكومية الإدارية والمالية وأية شكاوى ذات صلة.
- وضع آليات مَرنة وشاملة وسهلة الاستخدام والوصول يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة من خلالها التقدم بالشكاوى وإعداد قواعد بيانات تشمل كافة الشكاوى الرسمية العامة.
- الالتزام لدى العمل على هذا الدور بمجموعة من المبادئ التي تلخص بالصبر والحرص والإصرار والعدالة، ذلك للوقوف على الممارسات التي تتسم بسوء المعاملة وتشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وتحديد الجهات والأشخاص التي تتحمل المسؤولية، هذا بالإضافة إلى

## الجهات أو الاشخاص المُتَسَبِّبِين بهذه الانتهاكات بشكل مباشر أو غير مُباشر، والتي تتلخص بالتالية:

- يُحذَرُ قَطْعاً سوء استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها بغض النظر لصالح أو ضد أي طرف.
- يُحذَرُ تسريب المعلومات بشكل عشوائي، كما أن هناك معلومات ليست للنشر ذلك لأسباب اجتماعية أو شخصية متعددة.
- يُحذَرُ اتخاذ القرار بالإجابة عن المتضررين، فَهْمٌ حتماً شُرَكَاء في عملية اتخاذ القرار بشأن المواقف التي يريدون تبنيها والمعلومات التي يوافقون على نشرها.
- يُحذَرُ قَطْعاً استغلال مسألة التَعَرُّض للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم للانتهاكات لصالح أغراض سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية غير متصلة بمصالح المواطنين وحقوقهم.

## ٤ العديد من القضايا والتفاصيل يجب رصدها والتَّقْصِي حولها لدى تنفيذ هذا الدور من قِبَل الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية، وفيما يلي بعض الأمثلة على ماهية القضايا الواجب رصدها، تحديداً فيما يتصل بالأشخاص ذوي الإعاقة:

- كَافَّة أشكال التمييز السلبي والاستبعاد على أساس الإعاقة أو على أساس نوع ودرجة الإعاقة والتي تَنخَلُّ عمليات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعها.
- كَافَّة الإجراءات الإدارية والفنية والمُحدِّدات المتصلة بآليات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة

• إجراء المقابلات مع كَافَّة الأطراف المتصلة بالقضايا المختلفة التي يتم البحث عنها ورصدها وتحليلها، بمن في ذلك الأشخاص المتضررين وممثلين عن الجهات الحكومية ذات العلاقة.

• متابعة هذه القضايا باستخدام الطُّرُق المناسبة التي تحفُظُ كرامة المواطنين وتحترم خصوصيتهم من جهة، وتُعزِّي الجهات أو الأشخاص القائمين بالانتهاك من جهةٍ أخرى.

• الحرص على استخدام واستثمار والاستناد إلى القوانين والتشريعات الوطنية كما الاتفاقات والمعاهدات الدولية كمرجعيات مركزية في تحديد القضايا الواجب رصدها كما في وضع آليات التدخل التي يجدرُ بها أن تُسهم بشكل حقيقي في الحد من الانتهاكات القائمة على أساس الإعاقة وتعزيز العمليات والآليات والأدوار الرامية إلى مساءلة ومحاسبة الأطراف والجهات التي تُمارِس هذه الانتهاكات.

• التأكيد من أهمية القضايا التي يتم رصدها والاستقصاء بشأنها من حيث أسبابها والنتائج الناجمة عنها وأثر هذه النتائج على المواطنين عامةً والأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص. وإيلاء الاهتمام اللازم لها.

• ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مبدء العودة إلى مصادر متعددة أثناء عمليات البحث والتَقْصِي، كما تَوَخَّى الشفافية لدى التواصل مع الجهات والشخصيات المختلفة.

٣ ب-ى المواطنين، نرثي ضرورة  
الوقوف على مجموعة المحذورات  
التي يتوجب على الإعلاميين تجنبها  
لدى معالجة هذه القضايا سواء عبر  
رصد الآثار الناجمة وانعكاساتها  
على المواطنين أو لدى التوجه إلى

## ٤ هنا ك مجموعة من الأخلاقيات والقيم المتعارف عليها عالمياً التي يجدر بالإعلاميين والمؤسسات الإعلامية التقيد بها لدى القيام بالرصد والاستقصاء والمتابعة. وفي هذا الإطار، يمكن التنويه إلى الأخلاقيات التالية:

- البحث عن المعلومات الصحيحة والدقيقة ونقلها وتوثيقها بشكل كامل وصادق.
- الاستقلالية الكاملة لدى اتخاذ المواقف وتحديد الأهداف.
- المساهمة في تقليل حدة الألم.
- المسؤولية والمساءلة.
- تمثيل ومناصرة المواطنين بشفافية وموضوعية وصدق دون اعتبارات سياسية أو اعتبارات متصلة بالعلاقات الشخصية وغيرها.
- تجنب توظيف العلاقات الشخصية مع الأطراف التي يتم اللقاء بها لدى عملية البحث عن المعلومات.
- رفض المساومات والرشوات أيّاً كانت.
- الامتنال لرغبة الشخوص الذين تتم مقابلتهم، بمعنى الإبقاء على سرية المعلومات والمصادر في حال كانت تلك رغبة الجهات التي تمت مقابلتها.
- الحرص على عدم تعريض المصادر للخطر كما احترام الخصوصية.

للخدمات سواء تلك المتعلقة بالصعوبات/الإعاقات التي لديهم أو تلك الخدمات العامة التي يتم تقديمها لجميع المواطنين. هذا بالإضافة إلى معايير الجودة لهذه الخدمات ومدى فاعليتها وكفاءتها وملاءمتها للأشخاص ذوي الإعاقة.

- مجموعة الإجراءات والتفاصيل الفنية والتقنية المتعلقة بواقع وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الصحية، وما يتصل بها من أخطاء طبية ومحدودية الدقة في التشخيص وبالتالي ما ينجم عنها من تدخلات غير ملائمة بل وتعود عليهم بالضرر.
- جميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة في كافة أماكن تواجدهم، لتشمل المحيط الأسري والمؤسسات الرسمية والأهلية كما مؤسسات القطاع الخاص على اختلاف ميادين وطبيعة عملها.
- كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة في مناطق وأوقات النزاعات والحروب، تلك التي تتمثل بغياب نظم الطوارئ أو عدم حساسيتها لمتطلبات تحققي الأمن للأشخاص ذوي الإعاقة بالحد الذي يظال غيرهم من المواطنين.
- جميع الممارسات التي ينسحب عليها وُصف الفساد المالي أو الإداري أو الأخلاقي اتصالاً بسوء استخدام المصادر والموارد المتاحة التي ترمي إلى تحسين الواقع المعيشي للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا السياق، يتوجب على الإعلاميين البحث والاستقصاء حول البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها ومدى انسجام الأهداف مع المخرجات.
- جميع الحروقات والتجاوزات والأخطاء التي تحدث بسبب صراع الاهتمامات وتضارب المصالح الشخصية والعامة لدى التخطيط وحشد المصادر وتنفيذ البرامج وتقديم الخدمات وإتاحة كافة أشكال الفرص.



# الضغط والتأثير على صنّاع القرار

يلعبُ الإعلامُ دوراً هاماً ومركزياً وقوياً في عملية التأثير على تشكّل وتبلّور إرادة سياسية ما لصالح القضايا المختلفة شاملةً دون شكّ قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ضوء العلاقة ما بين دور الإعلام في الضغط والتأثير على صنّاع القرار بشكل عام وما يتسمُّ به تعاطي صنّاع وأخذيّ القرار عموماً من تجاهلٍ ولامبالاةٍ وعدم مسؤوليةٍ ارتباطاً بقضايا ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص، جاءَ هذا الجزءُ من الدليل بهدف التأكيد على ضرورة تفعيل وتعزيز وتطوير هذا الدور من قِبَل المؤسسات الإعلامية والإعلاميين، كما تقديم مجموعة من المُقترحات حول الأدوات والآليات التي يمكنُ استخدامها في المؤسسات الإعلامية في سبيل وضع قضايا ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة على جدول أعمال وسلّم أولويات الجهات الحكومية بقوّةٍ وفاعليةٍ، والتي يمكنُ اختزالها بالتالية:

- ١ إنَّ الضغط والتأثير على صنّاع وأخذيّ القرار ينبغي أن يتحقّق ضمنَ عمليّاتٍ مُنظمةٍ وهادفةٍ ومُحكّمةٍ، وذلك عن طريق الإحاطة بمجموعة التحديات المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة تلك الناجمة عن عدم إيلاء الاهتمام الكافي من قِبَل الجهات الحكومية، وتحديد الأولويات عبر الشراكة والتشاور مع النشطاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع الخطط والحملات الإعلامية المناسبة التي تشتمل على أهداف واضحة ومحددة وأدوات تتسم بالكفاءة والفاعلية.
- ٢ إنَّ ترجمة النقطة السابقة تتطلب مجموعة متكاملة من التدابير والأدوار والسياسات، والتي يتمثل أهمها بالتالية:
  - تعزيز المصادر والتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الأولويات وطرق معالجتها والتعاطي معها إعلامياً.
  - الإحاطة والإلمام بالقوانين والتشريعات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
  - الإلمام بالتقارير والدراسات الإقليمية والوطنية والمناطقية ذات الصلة.
- ٣ إبراز التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، ومجموعة القضايا التي تحيط بموضوعة الإعاقة متمثلةً بالعوامل التي تساهم في تفاقم المشكلات وتعزيز المعوقات والحوجز التي تقود بالضرورة إلى ترسيخ الوصمة والصور النمطية السلبية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٤ الدعوة لإيجاد مصادر وموارد أفضل يمكن من خلالها مواجهة ومعالجة التهميش الذي يعايشه الأشخاص ذوو الإعاقة لدى مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والميادين الاقتصادية والسياسية.
- ٥ ضمان الإحاطة بكافة المعلومات ذات الصلة واستثمار المصادر المعلوماتية والبشرية التي يتم تجنيدها وجمعها خلال عمليّات الرصد والاستقصاء.
- ٦ تيسير ودعم عمليّات وفرص المواجهة والتفاوض عبر وسائل الإعلام المختلفة ما بين الأشخاص ذوي الإعاقة والممثلين عن صنّاع وأخذيّ القرار.

# عرض وتغطية البرامج والمشاريع

بطبيعة الحال، تُعْتَبَر تغطية الأنشطة والبرامج التي تنفذها المؤسسات المختلفة إحدى الأدوار التي يمكن أن يلعبها الإعلام ليكون أكثر اتصالاً بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من القضايا الاجتماعية والحقوقية المختلفة. وفي هذا السياق، لا بُدَّ من الإشارة إلى أن هذا الدور لا يقل أهمية عن غيره ارتباطاً بالأفكار التي يساهم في ترويجها والرسائل التي يُبلّغها وينشرها على المستوى الرسمي والشعبي. وفي هذا الجزء من الدليل سوف نتعرض لمجموعة من الإرشادات الرامية إلى توجيه المؤسسات الإعلامية نحو كيفية الاستثمار الفضلى بالأنشطة والبرامج المتصلة بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتأتي هذه الإرشادات والمقترحات كما يلي:

٢٥

- عدم بثّ ونقل التسجيلات التي تحمل في مضمونها أو تعبّر صراحةً عن أفكار ورسائل تعزز الصور النمطية السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وتُخاطبُ عواطفَ العامّة.

- العمل على البحث عن الدوافع وراء الأنشطة والبرامج التي يتم تنفيذها كما السعي إلى إيجاد الرسائل الموجهة الكائنة وراء تلك الفعاليات، والتركيز على هذه الدوافع والرسائل لدى عملية التغطية الإعلامية.

- عدم اقتصار التدخل الإعلامي على تغطية النشاط أو البرنامج أو الفعالية، بل ضرورة أن يمتد هذا التدخل إلى متابعة إيصال الرسائل للجهات ذات العلاقة والحث على تلبيتها خاصةً إذا كانت تتفق مع التوجه الحقوقي والتشريعات ذات الصلة.

يمكنُ لوسائل الإعلام أن تلعبَ دوراً مركزياً في التأثير على المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة باتجاه الآليات الفعّالة لاستثمار وسائل الإعلام والخدمات الإعلامية.

- ١ تتمثل الخطوة الأولى في هذا الإطار بضرورة أن تتبنى وسائل الإعلام المختلفة موقفاً مناصراً وداعماً حيال قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

- ٢ ترسيخ العلاقة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات العاملة في هذا المجال.

- ٣ هناك مجموعة من القضايا التي يتوجبُ على الإعلاميين أخذها بعين الاعتبار لدى تغطية الأنشطة والبرامج المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والتي يمكنُ تلخيصها بالتالية:

- إيلاء الاهتمام الأكبر وإعطاء الأولوية للأنشطة والبرامج التي تستندُ إلى المقاربة الحقوقية في التعاطي مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

- عدم التّقاط وبثّ الصّور التي لا تراعي لكرامة وخصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة.

# الترويج للسياسات والمنتجات والخدمات والبيئات

تطور المجتمعات لا يحصل إلا عن طريق مشاركة الجميع في عملية التنمية والتقبل التام لأوجه الأختلافات المتعددة داخل تلك المجتمعات ومنها الأختلافات ما بين شريحة الأشخاص ذوي الإعاقه والمواطنين من غير ذوي الإعاقه، ويتسبب عَزَل هذه الشريحة والاستمرار في اعتماده أبرز سياسات التعاطي مع قضية الإعاقه يُساهم في إرهاب الحركة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عبر إِنْقَالَ هذه العَجَلات بالأعباء الناجمة عن عدم أو محدودية الاستثمار فيما يشتمل عليه التنوع في القدرات والإمكانات من طاقات وإبداعات غير محدودة.

وانطلاقاً من هذا التوجه، على الإعلام التزام واضح في دعم السياسات والمنتجات والبيئات التي تدعم أنخراط شريحة الأشخاص ذوي الإعاقه في جميع مجالات المجتمع بطريقة شمولية وفعالة. ومن هنا نود تسليط الضوء على ٤ عناصر هامة لدعم حق الأشخاص ذوي الإعاقه في المشاركة الفاعلة والوصول الكامل ضمن بيئات جامعة، وهي:

١ الترويج للسياسات الجامعة والداعمة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، فهناك العديد من السياسات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا مثل التعليم، والتدريب المهني، والعمل، وحق الوصول، والصحة، والترفيه والرياضة... الخ.

٢ تسليط الضوء على المنتجات العامة التي تشتمل على المواصفات والمعايير التي تمكن جميع المواطنين من استخدامها والاستفادة منها على السواء. ويتوجب على وسائل الإعلام المبادرة في الترويج لهذه المنتجات والتشجيع على تبني هذا التوجه من قِبل عدد أكبر من شركات الإنتاج والجهات ذات العلاقة.

٣ الترويج للبيئات الجامعة والداعمة لوصول ومشاركة الجميع بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، والبيئة الجامعة هي تلك البيئة المكانية التي يشعر بها كل فرد بالاحترام من قِبل الآخرين ويتمتع بالقدرة على التواصل والتعامل مع الآخرين، ويجدرُ بوسائل الإعلام البحث عن هذه البيئات وتبيان كافة الآثار الإيجابية التي تُنتجها سواء تلك المتصلة بالجانب القيمي والإنساني أو تلك المتعلقة باستكشاف الطاقات الكامنة وأبعاد ذلك على المستوى المجتمعي.

٤ بالإضافة إلى ما سبق، يتوجب على وسائل الإعلام نشر وتعميم معلومات التواصل المتعلقة بالخدمات المحلية التي يتم توافرها وتقديمها في المجتمع باستخدام الوسائل والطرق التي تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم لتلك المعلومات. بالإضافة إلى نشر وتعميم الحقائق التي تبرز أي تطور أو تقدم يطرأ على السياسات والبرامج والخدمات الوطنية.

# إرشادات حول تطوير دور الإعلام في معالجة قضايا الإعاقة

في سبيل تطوير سياسات وآليات وبرامج إعلامية حضارية تنسجم مع المنظور الحقوقي والتنموي للإعاقة، يمكن لوسائل الإعلام تَبَنِّي مجموعة من السياسات وتوجهات العمل والتدخلات التي يتمثل بعضها بالتالي:

## توعية الوسط الإعلامي

(مقدمو البرامج، معدو البرامج، مخرجون، مصورون، منتجون، الصحفيون.. الخ) تطوير برامج توعية حول الإعاقة مستهدفة الصحفيين ومقدمي البرامج الإعلامية المختلفة، لتشمل برامج التوعية تلك مجموعة من القضايا مثل: المفاهيم والمصطلحات الحقوقية التي يتوجب استخدامها في الإعلام لدى معالجة قضايا الإعاقة، الآليات والطرق المناسبة في المعالجة الإعلامية لقضايا الإعاقة، التوجه التنموي والحقوقي للإعاقة وآليات تضمينها في البرامج الإعلامية بالاستناد إلى هذا التوجه.

## التمثيل الذاتي

ضرورة تبني المبدأ القائم على أساس أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأفضل في التأسيس لتغيير المدارك والتوجهات المجتمعية نحو الإعاقة، وعليه يجب اتخاذ جميع التدابير التي تتيح لهم فرص أن يلعبوا دوراً مركزياً في تطوير وتصميم والمشاركة في المشاريع والاستراتيجيات والبرامج الإعلامية ذات العلاقة بالإعاقة بشكل خاص، وتلك التي تقوم على مبدأ تضمين قضايا الإعاقة بشكل عام.

## التخطيط المنظم والمسبق

يساهم التخطيط المنظم والمسبق لمعالجة الإعلام لقضايا الإعاقة وتضمينها في جميع برامج ومشاريعه واهتماماته في ايجاد بيئة إعلامية مُناصرة ومُبادِرة للتعاطي مع قضايا الإعاقة ضمن منهجيات واضحة ومحددة تأخذ في شكلها وجوهرها أبعاداً وقائية وعلاجية وتنموية من شأنها أن تُبقي قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حاضرةً بشكل قويّ في أذهان جميع أفراد المجتمع من جهة، وعلى سُلّم أولويات صنّاع القرار من جهة أخرى. لذا، يتوجب على وسائل الإعلام بجميع أشكالها المسموعة والمرئية والمقروءة أن تعمل على إعداد وتبني خطط عمل

## أهمية ظهور الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الإعلام المختلفة

ضرورة زيادة ظهور الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف البرامج الإعلامية بحيث لا يقتصر ذلك على البرامج التي تعالج قضايا الإعاقة، كأن تتم دعوة الأشخاص ذوي الإعاقة للتحدث عن مجالات أخرى مثل الأنشطة الثقافية والرياضية والأحداث السياسية، شريطة مراعاة أن يتَّصف المدعوون من الأشخاص ذوي الإعاقة بالخبرة والكفاءة في المجال الذي يقوم الإعلام بتغطيته.

الإقليمي والدولي. هذا بالإضافة إلى ضرورة استشارة خبراء وأخصائيين حول آليات التقييم الهادف ومعاييرها ومؤشراتنا وخطط تطوير الأداء.

### إتاحة الفرص المتكافئة في الوصول

وهذا يشمل ضرورة اتخاذ العديد من التدابير كما إجراء مجموعة من الترتيبات على المستويات الإدارية والتقنية والفنية المتصلة بالأطر المرجعية والآليات التنظيمية والإدارية والمالية والمعمارية والتكنولوجية. وهذا بطبيعة الحال يشمل العديد من القضايا التي يتوجب على وسائل الإعلام أخذها بعين الاعتبار في كافة المراحل المتصلة بتقديم الخدمات الإعلامية. ومن أبرز هذه القضايا والعناوين ما يلي:

### عرض المعلومات بطرق شاملة تأخذ جميع المشاهدين والمستمعين والقراء بالحسبان

حيث أن هناك اختلاف وتفاوت ما بين أفراد المجتمع من حيث القدرات والإمكانات المتنوعة اتصالاً بكيفية وصولهم للمعلومات، وفي إطار علاقة ذلك بالأشخاص ذوي الإعاقة، يجدر التنويه إلى أن هذه السياسة تعني عرض كافة المعلومات المكتوبة على الشاشة بطريقة مسموعة كي يتسنى للأشخاص الذين لديهم صعوبات بصرية سماعها والوصول لمحتواها كما غيرهم، هذا بالإضافة إلى ضرورة استخدام الترجمة الإشارية التي تُتيح للأشخاص الذين لديهم صعوبات سمعية فرصةً متساوية في الوصول للمعلومات.

### المواءمة المعمارية لمباني ومرافق وسائل الإعلام المختلفة

وذلك لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمؤسسات الإعلامية دون تمييز أو استثناء على أساس الإعاقة أو على أساس نوع الإعاقة.

### التدابير والإجراءات التقنية التكوينية

يُقصد هنا ضرورة اتخاذ كافة التدابير وعمل مجموعة التعديلات التي تتطلبها مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة جميعاً في البرامج الإعلامية.

تفصيلية وهادفة وموجهة بشكل دوري ومستمر تشتمل على مختلف التدخلات الإعلامية ذات العلاقة بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

### توحيد فلسفة ومنهجية العمل

تشكل المعالجة الإعلامية لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطط ومنهجية عمل موحدة إحدى أهم الطرق والآليات التي سوف تُنتج على المدى البعيد ثقافة عامة ورأي عام جمعي يتسم بقواسم ورؤى مشتركة فيما يتعلق بقضية الإعاقة، كما وتساهم بالضرورة في التقليل من أشكال العشوائية والتشتت والفردية في تعاطي الإعلام مع هذه القضية. وبهذا الشأن، يجدر بوسائل الإعلام أن تتبنى توجهاً موحداً وآليات وطرق متشابهة في معالجة قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوسط الإعلامي، مع أهمية مراعاة أن يستند هذا التوجه إلى المنظور الحقوقي والتنموي للإعاقة، والذي يركز في تغطيته ومعالجته الإعلامية لهذه القضية على إبراز أثر الحواجز والمعوقات البيئية والاتجاهية والمؤسسية ذات الصلة بالأنظمة والسياسات والقوانين والتشريعات على الحد من أو منع وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الحقوق والخدمات شأن غيرهم من المواطنين، بدل من التركيز على الشخص ذي الإعاقة والصعوبة التي لديه.

### التواصل وبناء الجسور

مع المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة، في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة كما تلك التي تعمل في مجالات التنمية بهدف النهوض بآليات معالجة قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان اتصالها وانسجامها مع الحركة المطالبة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كما الحركة الحقوقية في المجتمع المدني.

### التقييم الدوري والمستمر

للخطط والبرامج الإعلامية ذات الصلة بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة القائم على مشاركة وشراكة ممثلين عن الأشخاص ذوي الإعاقة، والاستفادة من التجارب والخبرات والمستجدات المختلفة على المستوى

لا بُدَّ من الإشارةِ والتأكيدِ على إدراكنا بأنَّ معظمَ المؤسساتِ الإعلاميةِ والإعلاميينِ يمتلكونَ نوايا وتوجهاتٍ مُساندةٍ ترمي إلى تقديمِ ما أمَّكِن من الدعمِ والمناصرةِ للأشخاصِ ذوي الإعاقة، كما أنَّهم دونَ شكٍّ لا يمارسونَ الأدوارَ الإعلاميةَ بِقصدِ تكريسِ القضايا التي تمثِّل مَحَطَّ انتقادٍ لدينا. إنَّما وكما أسلفنا الذِّكْر، قد جاءَ هذا الجزءُ لخدمةِ أغراضٍ تعليميةٍ ذلكَ لأنَّ تقديمَ النقدِ العمليِ يُسهِّمُ في تقريبِ الصورةِ وتوضيحِ الرسالةِ التي نسعى لإيصالها إلى المُستهدِّفينَ بهذا الدليلِ.

# نقد لنماذج إعلامية ذات علاقة

يأتي هذا الجزء من الدليل لعرض وتحليل وتفنيد عدد من النماذج الإعلامية العملية السابقة التي تناولت قضايا مختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف الوقوف على أبرز الإشكالات التي اشتملت عليها هذه النماذج من حيث عدم انسجامها والمُقارَبة الحقوقية في المعالجة الإعلامية مع الإشارة إلى أن هذه النماذج هي إنعكاس لمعظم الأعمال الإعلامية ذات الصلة لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

### نقد العمل الإعلامي رقم (١)

جريدة القبس ٠٦/٠٦/٢٠١٤م

عنوان الخبر:

#### «رحلة الأمل: إبحار متواصل لتسليط الضوء على قضايا المعاقين»

إنَّ أهمية نقد هذا الخبر تكمنُ في كثرة الأعمال الإعلامية المُشابهة، والتي تُسرفُ في استعراض الحدث كما تُبالغُ في ذِكر الأشخاص الاعتبارية وتسليط الضوء على جهودهم في إنجاز الحدث، في الوقت الذي لا تُعطي المعلومات الكافية واللازمة عن دوافع الحدث وأبعاده ونتائجه.

فهذا الخبر جاء ليتحدث عن رحلة بحرية صممت مجموعة من الأشخاص الذين لديهم صعوبات ذهنية، تحركت من الكويت قاصدة الإسكندرية، مارّة بالسعودية. ويشير الخبر إلى أن هذه الرحلة قد جاءت بمبادرة من الأسر تهدف إلى التعبير عن احتياجات هذه الشريحة في كافة الدول التي تتم زيارتها. ومن ثم تضمن بعض رسائل الشكر والتقدير إلى عدة أشخاص ساهموا في تسهيل سير الرحلة، وهكذا. وفي الواقع، يمثل الحدث المشار إليه في الخبر مبادرة نوعية ومميزة، خاصة أن هذه الشريحة تُعدُّ الأكثر تهميشاً مُقارَنة بغيرهم ممن لديهم إعاقات/صعوبات أخرى، ويفتقرون للحد الأدنى من المقومات الحياتية الكريمة والاحتياجات الأساسية والخدمات النوعية والكمية اللازمة، ذلك في مختلف البلدان العربية.

ويأتي المأخذ على هذا الخبر في كونه لم يتعرض لمحتوى الرسائل التي حملها المُبحرون قاصدين البلدان التي مسروا بها، كما أنه لم يُعرج على أي من النتائج التي تم إنجازها خلال الرحلة أو بعدها، وكأن أهمية الخبر تكمن في حدوث الرحلة وليس في الهدف منها، كما وكان هذه الرحلة بحد ذاتها هي الإنجاز. وكان من الممكن التسليم بذلك وقبوله في حال لم تتم الإشارة بشكل عرضي إلى الهدف من النشاط. إلا أنه طالما أن الهدف هو نشر والتعبير عن احتياجات الأشخاص ذوي الصعوبات الذهنية، يُصبح تضمين مجموعة من المعلومات المتصلة بواقعهم إضافة لتلك التي تصف ردود الأفعال والآثار الناجمة عن الحدث أمر في غاية الأهمية من حيث المساهمة في نشر المعلومات والتأثير في الرأي العام، بالإضافة إلى تعزيز دور الإعلام في التأثير على صنّاع وأخذبي القرار وتقديم نماذج ناجحة حول الأحداث المؤثرة والفاعلة.



عنوان المقال :

## حق العمل للمؤهلين من ذوي الإعاقات البصرية

سوف نتعرض بالنقد لهذا المقال آخذين بالتركيز على مجموعة من الجزئيات، حيث يتمثل أهمها في التالية:

أولاً : عدم استخدام لغة موحدة يمكن للقارئ لحظها وتبنيها لدى التحدث عن الأشخاص الذين لديهم إعاقات بصرية، الأمر الذي يضع القارئ في حالة من التشتت على المستوى المعرفي، هذا بالإضافة إلى عدم الحرص الدائم على تقديم صفة الشخص قبل أي صفة أخرى لديه. وهنا يجدر التنويه إلى أن هذه الشريحة إن وجب التخصص فعلياً أن نحرص على استخدام مصطلح : الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، أو الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية، أو الأشخاص المكفوفين. وبهذا نكون قد قدّمنا صفة الشخص أو المواطن قبل أي صفة أخرى.

ثانياً: وضوح وترابط الفكرة، إنّه وبالنظر سريعاً إلى عنوان المقال ومقارنته بالمحتوى، نجد بأن المقال يستعرض مجموعة من الاحتياجات مثل الرعاية والمسكن والعمل وغيرها، في الوقت الذي يندرج فيه تحت عنوان الحق في العمل. وهذا يتعارض مع العناصر والسمات التي يجب أن يتوفر عليها المقال الصحفي، وأحد أهمها الوضوح وترابط الفكرة. ناهيك عن أن العنوان لا يعكس نفسه على المطالب.

ثالثاً: الجمهور المستهدف، إن الحق في العمل هو أكثر اتصالاً بالجهات والأطراف الحكومية غير تلك المذكورة في المقال، مثل وزارة العمل كما الجهات التي تنظم عمالة المواطنين في المؤسسات الحكومية الرسمية.

رابعاً: المنهجية، يستند هذا المقال في معرضه لقضية الحق في العمل للأشخاص ذوي الصعوبات البصرية إلى النموذج الفردي وليس الاجتماعي والحقوقى، ذلك حسب ما خرج به من مطالب، إضافة إلى تركيزه في الفقرات الأولى على فكرة أن هؤلاء الأشخاص هم مبدعون والعديد من الطلبة في انتظارهم، ومثل هذه الطريقة، تعزز الأفكار السائدة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة خارقون أو عاجزون.

## نقد العمل الإعلامي رقم (٣)

تلفزيون الجزيرة ٢٠١٤/٥/١٠

تقرير عن:

### اعتقال الشرطة لشاب معاق بتهمة الارهاب

في بداية هذا التقرير، يقوم المعلق بتسليط الضوء على أحد الأشخاص ذوي الإعاقة والذي تم اعتقاله على يد السلطة السياسية المصرية ما بعد «الأنقلاب» على حد قول المعلق، ويشرح كيف أن النظام المصري يعتقل هؤلاء الأشخاص دون وجه حق، مُبالغاً في ربط عملية الاعتقال بكون المُعتقل هو أحد الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى حد يفهم عنده المشاهد بأن الإشكال لا يكمن في قضية الاعتقال على أساس المُعتقد السياسي، بل هي تكمن في عدم جواز اعتقال الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد تخلل هذا التقرير العديد من الانتهاكات والإشكاليات التي تتصلبُ بتناول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة إعلامياً، والتي يؤدي استمرارها على هذا النحو إلى تكريس النظرة الدونية للأشخاص ذوي الإعاقة كما الصور النمطية التي تفترض وتتعامل على أساس أن هذه الشريحة تمثل مواطنين من الدرجة الرابعة. حيث تتمثل تلك الانتهاكات والإشكالات بالتالية:

٣٣

**١ اللغة:** لقد دأب التقرير في استخدام مصطلحات مثل «ذوي الاحتياجات الخاصة، عاجز بعصيان، الكفيف، المشلول، المختل عقلياً». وهنا، لا بد من التذكير بأن المصطلحات المناسبة يجب أن تركز على المنظور الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تستند بالأساس للاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة.

**٢ التمييز السلبي:** يركز هذا التقرير على رسالة ضمنية مفادها أن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم وضعية خاصة تتعلق بالحبس، السجن، النشاط السياسي، أو في كافة الأمور الأخرى. ففي الدقيقة ١٠:٠١ يعلق المراسل بأن «الأشخاص ذوي الإعاقة يحظون بمعاملة تشجيعية وتفضيلية عن باقي المواطنين في دول العالم الأخرى»، الأمر الذي تنطوي عليه رسالة مغلوطة تركز على استدراج الشفقة على هذه الشريحة، بدلاً من التركيز على أنهم ببساطة لديهم حقوق وواجبات مثل أي مواطن آخر. وفي الدقيقة ٢:٠٥ يعلق التقرير وبناء على تقرير للمرصد المصري للحقوق والحريات بأن «استمرار حبس الحالات الخاصة جريمة ترتكبها قوات الأمن المصرية والنيابة العامة» وهذا الأمر ينطوي على تمييز سلبي. وفي ضوء المعالجة الحقوقية لمثل هذه القضايا، يجب الإدراك بأنهم يتمتعون دون شك بكل الحقوق التي يتمتع بها غيرهم للمشاركة في الأنشطة التي يريدون المشاركة بها، وتحمل المسؤوليات والعواقب تماماً كما غيرهم. وفي حال كان لا بُد من عرض مثل هذه القضايا، فهي تأتي في أطر وسياقات مختلفة، كأن يكون قد تم اعتقالهم في سجون غير مؤتمنة، أو حرمانهم من استخدام الأدوات المساعدة داخل المُعتقل، أو حجب الأدوية عنهم يحتاج منهم إلى الأدوية بشكل مستمر.

**٣ استغلال الإعاقة لأهداف سياسية:** لا شك بأن تمييز الأشخاص ذوي الإعاقة في تقرير حصري لهم وعن تجربتهم في الاعتقال ما هو إلا محاولة للتأثير على آراء المجتمعات والأفراد بشأن قضايا سياسية بامتياز واستغلال شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة لتلك الأهداف السياسية. الأمر الذي يتنافى ويتعارض بشكل قاطع مع مبادئ وقيم العمل الإعلامي بشكل عام، والمعالجة الإعلامية الحقوقية لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص.



وفي خاتمة هذا الدليل، لا بُدَّ من الإشارةِ والتأكيدِ على إدراكنا بأنَّ معظم المؤسسات الإعلامية والإعلاميين يمتلكون نوايا وتوجهات مُساندة ترمي إلى تقديم ما أمَّكَن من الدعم والمناصرة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنَّهم دون شك لا يمارسون الأدوار الإعلامية بقصد تكريس القضايا التي تمثِّل مَحَطَّ انتقادٍ لدينا. إنَّما وكما أسلفنا الذِكر، قدَّ جاءَ هذا الجزء لخدمة أغراضٍ تعليميةٍ ذلكَ لأنَّ تقديم النقد العملي يُسهِّمُ في تقريب الصورة وتوضيح الرسالة التي نسعى لإيصالها إلى المُستهدِّفين بهذا الدليل.

المعالجة  
الإعلامية  
الحقوقية  
لـ قضايا  
الأشخاص  
ذوي  
الإعاقة

قوز 2014



جمعية الشبان المسيحية القدس  
برنامج التأهيل



project co-funded by the EU



This content of this publication is the sole responsibility of LPHU & YMCA and can in no way be taken to reflect the views of the EU